

أنظمة التجارة الالكترونية وأثرها على عملية توثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية "دراسة ميدانية على المراجعين الداخليين بفروع المصارف التجارية بمدن ترهونة- مسلاتة- الخمس"

د. مفتاح عبدالسلام الصغير* د. منير محمد محمد المشفط**

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة حول استكشاف آليات التجارة الالكترونية وانعكاسها على جودة وتوثيق أدلة المراجعة الداخلية، وذلك عبر دراسة ميدانية استهدفت المراجعين الداخليين بفروع المصارف التجارية في مدن ترهونة، مسلاتة، الخمس، لقياس مدى إدراكهم لتلك الأنظمة والآليات توثيق أدلة الإثبات، وتأسيساً على ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات الأولية من المصادر العلمية (كتب، دوريات، مؤتمرات،...الخ)، بينما اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الثانوية على أداة الاستبيان التي وزعت على مجتمع الدراسة المكون من (42) مراجعاً داخلياً، وتم تطبيق أسلوب الحصر الشامل لمحدودية مجتمع الدراسة، وقد أظهرت النتائج استرداد (42) استمارة صالحة للتحليل بنسبة 100%، وتم معالجة البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج أبرزها بان أظهرت الدراسة محدودية المقومات المعرفية اللازمة لرفع كفاءة المراجعين للتجارة الالكترونية، ويعزى هذا القصور إلى ضعف قدرة معظم المراجعين على تقييم المراجعة الالكترونية وعجزهم عن كشف التلاعب والأخطاء رقمياً، وكذلك أشارت النتائج إلى أن أثر أنظمة التجارة الالكترونية على التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية كان مستوى متوسطاً، ويرجع ذلك إلى محدودية قدرة المراجع في الحصول على الأدلة في الوقت الفعلي المحدد، وعلى الرغم من تلقي غالبية المراجعين دورات تدريبية مما يعكس اهتمام إدارات المصارف بالجانب التدريبي، إلا أن المراجع الداخلي يفتقر إلى التأهيل التخصصي الدقيق للمراجعة الالكترونية، مما يستوجب تكثيف البرامج التدريبية المكثفة (المتخصصة) لتعزيز جودة المراجعة الموثقة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الالكترونية – المراجعة الالكترونية – المراجعة الداخلية – جودة ادلة المراجعة.

Abstract

This study aimed to explore the mechanisms of e-commerce and their reflection on the quality and documentation of internal audit evidence, through a field study targeting internal auditors at commercial bank branches in the cities of Tarhuna, Msallata, and Al-Khums, in order to measure the extent of their awareness of these systems and the mechanisms for documenting evidence. Based on this, the descriptive-analytical method was adopted, where primary data were collected from scientific sources (books, journals, conferences), while the study relied on a questionnaire tool for collecting secondary data, which was distributed to the study population consisting of (42) internal auditors. The comprehensive survey method was applied due to the limited size of the study population. The results showed that (42) valid forms were retrieved for analysis, representing a 100% response rate, and the data were processed using the Statistical Package for

* أستاذ مساعد بالمعهد العالي للمهن الشاملة/ مسلاتة، إيميل: m.sughier@gmail.com
** أستاذ مساعد بالمعهد العالي للمهن الشاملة/ مسلاتة، إيميل: moneiralm9@gmail.com

the Social Sciences (SPSS). The study reached a number of findings, most notably: The study showed the limited knowledge foundations necessary to raise the efficiency of auditors regarding e-commerce, a shortcoming attributed to the weak ability of most auditors to evaluate electronic auditing and their inability to detect manipulation and errors digitally. The results also indicated that the impact of e-commerce systems on the documentation and quality of internal audit evidence was at a moderate level, due to the auditor's limited ability to obtain evidence in real time. Although the majority of auditors had received training courses, reflecting bank management's interest in the training aspect, the internal auditor still lacks precise specialized qualification in electronic auditing, which necessitates intensifying specialized training programs to enhance the quality of documented auditing.

المقدمة

يُعد التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات وعولمة الأسواق المالية من أبرز سمات العصر الحديث، مما أدى إلى ظهور التجارة الإلكترونية كنموذج جذري تجاوز الحدود الإقليمية إلى الفضاء العالمي، وقد أحدث هذا التحول اعتماداً كلياً على تقنيات الاتصال في تبادل المعلومات وإبرام الصفقات دون الحاجة للتواصل المباشر، ومع التوسع في حوسبة الأعمال، برزت مخاطر سيبرانية، مثل جرائم الغش، ومخاطر الرقابة وعدم اليقين، والتي يمكن الحد منها عبر بناء نظام فعال للمراجعة الداخلية، ولم يعد نطاق هذه التجارة مقتصرًا على السلع، بل امتد ليشمل الخدمات المصرفية، والسياحة، والاستشارات، والمهن الحرة، وفي ظل التسارع الرقمي الهائل، أصبحت التجارة الإلكترونية ركيزة أساسية في العمل المصرفي، مما فرض تحديات جوهرية على أساليب المراجعة التقليدية.

كما يواجه المراجع الداخلي الآن ضرورة اكتساب معارف وتقنيات متقدمة للكشف عن مخاطر القرصنة والتلاعب الإلكتروني، مما يستلزم تحولاً نحو المراجعة الإلكترونية.

مشكلة الدراسة:

مع التطور السريع في استخدام أنظمة التجارة الإلكترونية داخل الشركات والمؤسسات المصرفية والجهات الحكومية، انتقلت أغلب العمليات المالية من الشكل التقليدي إلى بيئة رقمية تعتمد على قواعد البيانات. وهذا التحول خلق تحديات جديدة أمام المراجع الداخلي، حيث أصبحت الأدلة التقليدية قليلة أو غير موجودة، وظهرت بدلاً منها أدلة رقمية مثل: سجلات النظام Log files، لقطات الشاشة، ملفات XML للفواتير الإلكترونية، وتقارير النظام. وتكمن المشكلة في أن أغلب أطر وأدلة المراجعة الداخلية الحالية مصممة للبيئة التقليدية، ولا توجد معايير واضحة لتوثيق الأدلة الرقمية الناتجة عن أنظمة التجارة الإلكترونية، مما يؤدي إلى ضعف عملية التوثيق وصعوبة إثبات صحة المعاملة وربطها بالمستند المؤيد في بيئة رقمية، وكذلك تأثر جودة الأدلة الرقمية إلى سهولة التعديل والحذف مما يثير شكوك حول موثوقيتها وكفائتها وملاءمتها، بالإضافة إلى عدم وجود مهارات وأدوات لدى المراجعين للتعامل مع أدلة المراجعة المستخرجة من الأنظمة الرقمية للتجارة الإلكترونية. وفي ظل هذا التطور التكنولوجي المتسارع واعتماد "التجارة الإلكترونية" كبيئة عمل رئيسية، أضحت لزاماً على المراجع الداخلي التطوير من قدراته المعرفية والمهنية للانتقال من الفحص التقليدي إلى الفحص الإلكتروني بهدف تقييم أثر بيئة التجارة الإلكترونية على فعالية المراجع الداخلي في جمع وتقييم أدلة الإثبات، وتحديد مستوى كفاءته في مراجعة نظام الرقابة الداخلية. ومن هذا المنطلق فإن صياغة مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على التساولين الآتيين:-

1- ما مدى امتلاك المراجع الداخلي للمقومات المعرفية والتقنية اللازمة لتحسين جودة المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية؟

2- ما مدى وجود أثر لهذه الأنظمة على جودة أدلة المراجعة وتوثيقها؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- التعرف على مستوى المقومات المعرفية للمراجعين التي يمكن أن تضمن تحسين مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية.
- 2- تحديد أثر أنظمة التجارة الإلكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية.
- 3- التعرف على مدى اهتمام إدارات المصارف لرفع كفاءة المراجعين في عمليات المراجعة الإلكترونية.

فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: للمراجع الداخلي مقومات معرفية تسهم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية.

الفرضية الثانية: تؤثر أنظمة التجارة الإلكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية.

أهمية الدراسة:

تعتبر التجارة الإلكترونية من أهم التطورات التي شهدتها الأسواق العالمية في العقود الأخيرة، وهو ما جعل النقلة التكنولوجية تؤثر على جميع جوانب الحياة اليومية والأعمال التجارية، وبالتالي فإن فهم أثر التجارة الإلكترونية على عمل المراجع الداخلي يعد أمراً بالغ الأهمية نظراً للتحديات الكبيرة التي تواجهها الشركات والمؤسسات المصرفية، ومن هنا تمكن تحديد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- 1- الاهتمام بدور المراجع في عملية المراجعة على عمليات التجارة الإلكترونية داخل المصارف، وذلك لضمان الحيادية والاستقلالية.

- 2- تزود الدراسة المصارف التجارية بالمعلومات التي تساعد في تحقيق الأهداف والسياسات الخاصة بالتجارة الإلكترونية وذلك من خلال التوصيات التي سوف يتم التوصل إليها في هذه الدراسة.

- 3- إن النتائج التي سيتم التوصل إليها في هذه الدراسة تساعد القطاع المصرفي على معرفة أهمية أنشطة التجارة الإلكترونية وطرق مراجعتها، بالإضافة إلى عرض منهجية إجراء المراجعة الداخلية لهذه الأنشطة.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهجية العلمية المتكاملة الموضحة أدناه، والتي تدمج بين الجوانب النظرية والميدانية:

- 1- **أسلوب الحصر الشامل:** وتم اختيار أسلوب المسح الشامل بسبب صغر حجم مجتمع الدراسة، حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة (42) مفردة موزعة على المراجعين الداخليين محل الدراسة.

- 2- **المنهج الاستقرائي:** والذي من خلاله تم الاعتماد على الكتب والمقالات المنشورة بالدوريات المختلفة التي تهتم بمجال الدراسة، والرسائل العلمية العربية منها والأجنبية، والمؤتمرات العلمية والبحث الإلكتروني بهدف الحصول على المعلومات الأولية المتعلقة بمشكلة الدراسة، وذلك لوصف المشكلة محل الدراسة وتكوين إطار نظري وفلسفي لها.

- 3- **المنهج الوصفي التحليلي:** تم استخدام المنهج الوصفي المرتكز على الدراسة الميدانية لجمع البيانات وعرضها وتبويبها وتفسيرها، واستخدام المنهج التحليلي في تحليل البيانات وفق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Soci Sciences).

حدود ونطاق الدراسة: - اشتملت الدراسة على الحدود الآتية: -

- 1- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على أنظمة التجارة الإلكترونية وأثرها على عملية توثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية.

- 2- **الحدود المكانية:** فروع المصارف التجارية العاملة بمدن ترهونة ومسلاته والخمس.

- 3- **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على المراجعين الداخليين العاملين بفروع المصارف التجارية بمدن ترهونة ومسلاته والخمس.

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة لجميع المراجعين الداخليين العاملين بفروع المصارف التجارية بمدينة تهرونة ومسلاته والخمس، والبالغ عددهم (42) مراجع داخلي.

مصطلحات الدراسة:

- **المراجعة الإلكترونية:** ويقصد بها "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشأة تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويره لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة. والمراجعة الإلكترونية هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والاحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة" (رقية عامر، 2019).

- **التجارة الإلكترونية:** تعرفها منظمة التجارة الإلكترونية العالمية (WTO) بأنها إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع وتسليم السلع والخدمات عن طريق الوسائل الإلكترونية" (شحادة، 2025).

- **المراجعة الداخلية:** "هي نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها. ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المنظمة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة". (معهد المراجعين الداخليين، 2020).

الدراسات السابقة:

1- دراسة (المغربي، 2020) بعنوان: أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة: هدفت الدراسة الى التعرف على تأثير التجارة الإلكترونية على المراجعة، دراسة تطبيقية على المراجعين الليبيين بمنطقة بنغازي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة التي بلغت (150) من المراجعين وتحليل هذه البيانات ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: وجود مسار يمكن للمراجع من خلاله تتبع الصفقات الإلكترونية، وأن هناك جدوى من قراءة الإصدارات الخاصة بالمراجعة في ظل التجارة الإلكترونية، وضرورة تدريب المراجعين على المهارات اللازمة لتمكينهم من مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية.

2- دراسة (الأيمن، 2020) بعنوان: مدى تأثير التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة: هدفت الدراسة إلى معرفة أهم التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية، وبيان أثر التجارة الإلكترونية على معايير المراجعة، وتوضيح أثر التجارة الإلكترونية على إجراءات وقواعد التدقيق، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المناهج الآتية في دراسته : المنهج التاريخي، والمنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك تحديات كبرى تواجه مهنة المراجعة بعد ظهور العدد الكبير لشركات التجارة الإلكترونية، وحاجة مدققي الحسابات إلى المزيد من التأهيل والمعرفة بالوسائل الإلكترونية والتقنية الحديثة لكي يقوموا بمراجعة الشركات العامة في مجال التجارة الإلكترونية، وعدم وجود حلول متكاملة ومتفق عليها للممارسات المحاسبية الناشئة عن شركات التجارة الإلكترونية.

المراجعة الإلكترونية: ويقصد بها "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشأة تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويره لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة. والمراجعة الإلكترونية هي عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والاحداث

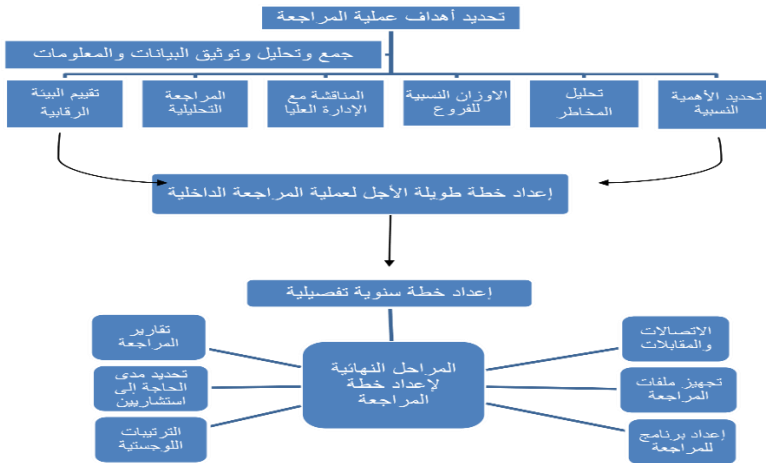
الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة".

3- دراسة (خالد وآخرون، 2025) بعنوان: تأثير عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات على كفاءة وفعالية التدقيق: أدلة من شركات المملكة المتحدة.

بحثت هذه الدراسة دور عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات في تعزيز كفاءة وفعالية التدقيق، مع التركيز على الأدلة التجريبية من شركات المملكة المتحدة خلال الفترة من 2016 إلى 2022. ومع تزايد اعتماد الشركات على الأنظمة الرقمية، أصبح دمج ممارسات تدقيق تكنولوجيا المعلومات عنصراً أساسياً في وظائف ضمان الجودة الداخلية والخارجية. تستخدم الدراسة بيانات على مستوى الشركات، وتطبق تقنيات الاقتصاد القياسي، بما في ذلك تحليل الانحدار ذي التأثيرات الثابتة، لتقييم كيفية تأثير متغيرات مثل أدوات الأتمتة، ودمج تدقيق تكنولوجيا المعلومات، وكفاءة المدقق، وميزانية تدقيق تكنولوجيا المعلومات على نتائج التدقيق. تشير النتائج إلى أن ممارسات مثل الأتمتة والدمج لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على أداء التدقيق. بالإضافة إلى ذلك، يساهم تخصيص الميزانية وكفاءة تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في كفاءة وفعالية التدقيق. ومع ذلك، لا يُظهر تكرار التدقيق وحده ارتباطاً قوياً، مما يُبرز أهمية التكامل الاستراتيجي وجودة التدقيق على حساب التكرار الإجرائي. لهذه النتائج آثار عملية على صانعي السياسات، وممارسي التدقيق، والمنظمات التي تسعى إلى تحسين وظائف التدقيق في بيئة رقمية. وتشمل التوصيات الدعم التنظيمي لاعتماد تدقيق تكنولوجيا المعلومات، وزيادة الاستثمار في أتمتة التدقيق، ورفع مستوى مهارات متخصصي التدقيق في كفاءات تكنولوجيا المعلومات.

الخطوات الأساسية للمراجع الداخلي لتخطيط أعمال المراجعة:

وفقاً لمعايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني، فإن الخطوات الأساسية الذي يركز عليها المراجع الداخلي يتم توصيفها بالشكل التالي:



شكل (1): مخطط توضيحي لخطوات عمل المراجع الداخلي. (نادر ووليد، 2018، ص 165)

المتطلبات المعرفية والأخلاقية للمراجع الداخلي:

إن التطورات التي حدثت لمهنة المراجع الداخلي تستوجب تطوراً موازياً في الموصفات والمتطلبات المعرفية والمهنية، حيث حدد معهد المراجعين الداخليين الموصفات الواجب توافرها في المراجع الداخلي (غوالي، 2004)، وهي كالتالي:

- 1- النزاهة: حيث يجب على المراجعين الداخليين التمتع بالنزاهة في أداء عملهم مما يؤسس الثقة في أعمالهم والاعتماد عليهم.
- 2- الموضوعية: حيث أنه يجب على المراجعين الداخليين التمتع بالموضوعية في إبداء الرأي وكذلك في جمع الأدلة واتصال المعلومات والتقارير حول عملهم، وعدم التأثير بالظروف المحيطة عند تقديمهم لآرائهم المهنية.
- 3- السرية: حيث أنه على المراجعين الداخليين احترام قيمة وملكية المعلومات العائدة لشركة التي يعملون بها وألا يتم الكشف عن المعلومات التي تنسم بالسرية من خلال سلطة مختصة أو بأمر قانوني أو واجب تقتضيه الأعراف المهنية.
- 4- الكفاءة: حيث أنه على المراجعين الداخليين أن يطبقوا المعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة أثناء تقديمهم لعملهم ولا بد من مواكبة التطور الحاصل في العالم، حيث أن العالم صار يتجه الى التجارة الإلكترونية بدلاً عن التجارة التقليدية وعلى المراجع مواكبة هذا التحول السريع والتأقلم معه. لذلك ضرورة من تاهيل المراجعين الداخليين في أربع مجالات رئيسية على الأقل وهي (الكاشف، 2004: ص 41) -

- 1- ضرورة تعزيز معرفتهم في مجال التقنية وتكنولوجيا المعلومات.
- 2- ضرورة تعزيز معرفتهم بمعايير الجودة.
- 3- ضرورة إدراك الاتجاهات الحديثة في مجال إدارة الأعمال الإلكترونية.
- 4- ضرورة تقوية مهاراتهم في مجال إدارة التغيير والمرونة والاستماع والتفاوض وفهم الشخصيات.

أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية:

تعتبر التجارة الإلكترونية من العلوم الحديثة والمتطورة، حيث تختلف مع التجارة التقليدية العادية اختلافاً كبيراً وملحوظاً في العديد من الأساليب، منها ما يلي (مسعود، 2017، ص 511: 514):-
البطاقات المصرفية متمثلة في (البطاقات الائتمانية - بطاقات الصرف النقدي)، الدفع ببطاقات، الا نترنت المصرفي، الصوك الإلكترونية، النقود الإلكترونية.

أثر التجارة الإلكترونية على عمل المراجع الداخلي:

على عاتق إدارة المؤسسة تصميم نظام للرقابة الداخلية يستهدف مواجهة أو تقليل مخاطر معينة محتملة يترتب عليها ضياع أو فقد بياناتها أو أصولها، وتتمثل في:

- 1- الاستخدام الغير الجيد لموارد المؤسسة .
- 2- عدم سلامة القرارات الإدارية، والأخطاء الغير المقصودة في تسجيل ومعالجة البيانات.
- 3- الخسائر التي تلحق بالسجلات بسبب تعرضها لبعض الأخطار كالسرقة الإلكترونية والقرصنة.
- 4- اهمال بعض الموظفين مما يترتب عليه فقد البيانات المهمة.
- 5- الاختلاس، والتصرفات الغير القانونية لبعض الموظفين لتسهيل أعمال غير مشروعة والحصول على الرشاوى.

وبذلك يهدف نظام المراجعة الداخلية إلى تحقيق وظيفتين رئيسيتين هما(توفيق، 2022، ص 108):

- 1- حماية موارد المؤسسة من سوء الاستخدام ويطلق عليها الرقابة المانعة أو الوقائية وهي تمثل المراجع الداخلي .
- 2- تنمية الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وضمان تحقيق السياسات والأهداف التي وضعتها إدارة المؤسسة.

دور المراجع الداخلي وفقاً لمتطلبات التجارة الإلكترونية:

إن من مهام المراجع الداخلي مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية وتتمثل فيما يلي (المحجوب والدالي، 2017، ص973): -

1- تقييم الثقة في الويب لحصول المنشأة على ختم الثقة بما يعزز ثقة المستهلك الموقع، ويساهم في نمو التجارة الإلكترونية.

2- تقييم الأمن أو ما يطلق عليه الحماية من الوصول غير المخول.

3- التركيز على جمع وتقييم أدلة الإثبات لعمليات التجارة الإلكترونية والتي أصبحت الكترونية في أغلبها، وتجمع مع نظام المنشأة الإلكترونية.

4- التركيز على تقييم مخاطر أعمال التجارة الإلكترونية، كأفضل مدخل في ظل توسع المخاطر الناجمة عن ممارسة التجارة الإلكترونية.

5- التركيز على سلامة الصفقة، وقد أكد كل من البيان الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين على ذلك، وأعتبره المجمع الأمريكي أحد المبادئ الأساسية لخدمة تأكيد الثقة في الويب.

6- تنمية قدراته المعرفية ومهارته المهنية ليتمكن من مراجعة تقنيات التجارة الإلكترونية وقد أكد ذلك البيان الدولي رقم (1013)، والبيان الصادر عن جمعية ورقابة نظم المعلومات.

7- التحقق من توافق الموقع على الشبكة، بما يحقق التفاعل مع الزوار وعدم الانقطاع الذي قد يؤدي إلى القدرة على الاستمرار.

8- التحقق من حماية المعلومات الخاصة، من خلال التأكد في مزاعم الإدارة بشأن السياسات والإجراءات المتبعة لضمان حماية المستهلك والدائنون والمنشأة.

أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة:

استخدم الباحثان الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة بالتعرف على أنظمة التجارة الإلكترونية وأثرها على عملية توثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية، فقاما بتصميم استمارة استبيان واشتملت على البيانات الشخصية للمستهدفين بالدراسة كالمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والتخصص، والدورات التدريبية في مجال المراجعة الإلكترونية، كما اشتمل الاستبيان على متغيرين هما:

المتغير الأول: يتمثل في (للمراجع الداخلي مقومات معرفية تسهم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية). ويتكون المحور من 13 الفقرة.

المتغير الثاني: ويتمثل في (تؤثر أنظمة التجارة الإلكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية). ويتكون المحور من 8 فقرات.

التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات:

استخدم الباحثان الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (لا أوافق بشدة) ودرجتان للإجابة (لا أوافق) وثلاث درجات للإجابة (موافق إلى حد ما) وأربع درجات للإجابة (أوافق) وخمس درجات للإجابة (أوافق بشدة)، وقد تم تحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات الاستبيان ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (5/4).

جدول(1): ترميز بدائل الإجابة وطول فئة تحديد اتجاه الإجابة

اتجاه الإجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	موافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	إلى أقل من 8.1	1.8 إلى أقل من 2.6	2.6 إلى أقل من 3.4	3.4 إلى أقل من 4.2	2.4 إلى 5
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا. والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفي، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل الدراسة، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس مقاييس النزعة المركزية والتشتت متمثلة في التوزيعات التكرارية، المتوسط الحسابي المرجح، الانحراف المعياري، معامل الارتباط ومعامل الفا كرونباخ.

صدق فقارت الاستبيان: وتم ذلك من خلال الآتي:

أولاً: صدق المحكمين:- حيث إن صدق المحكمين يُعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي: للمراجع الداخلي مقومات معرفية تسهم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية.

جدول(2): معاملات الارتباط بين عبارات محور للمراجع الداخلي مقومات معرفية تسهم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية وإجمالي المحو

ت	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	يوجد لدى المراجع الداخلي معرفة ملائمة عن الانترنت وتكنولوجيا المعلومات	0.422 **	0.005
2	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على فهم أثر نشاط المصرف في التجارة الإلكترونية على البيانات المالية	0.28	0.073
3	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على فهم أثر النقدية المستخدمة للتجارة الإلكترونية على البيانات.	0.778 **	0.000
4	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على فهم نظرة المصرف لإدارة الأخطاء الإلكترونية وتقييم المراجعة.	0.706 **	0.000
5	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على كشف التلاعب والاختفاء إلكترونياً	0.797 **	0.000
6	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على تقييم المراجعة الإلكترونية	0.854 **	0.000
7	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على تحديد مدى وطبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة .	0.852 **	0.000
8	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على فهم الأخطاء المتضمنة في ممارسات التجارة الإلكترونية.	0.687 **	0.000
9	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على تحديد الإجراءات المطلوبة للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية .	0.737 **	0.000
10	يوجد حاجة ملحة لحضور برنامج وتأهيل وتدريب على أساليب المراجعة الداخلية لعمليات التجارة الإلكترونية.	0.854 **	0.000
11	تم الاطلاع على الإصدارات المهنية الدولية لمهنة المراجعة الداخلية بخصوص التجارة الإلكترونية .	0.091	0.586
12	يمكن للمراجع الداخلي مراجعة العمليات والأنشطة الإلكترونية بكل سهولة.	0.711 **	0.000
13	استخدام أنظمة التجارة الإلكترونية في عملية المراجعة يؤدي إلى الاعتماد بشكل متزايد على قدرات الأجهزة والبرامج، مما يقلل من الابتكار والإبداع لدى المراجع الداخلي	0.688 **	0.000

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عبارات محور (للمراجع الداخلي مقومات معرفية تسهم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية) وإجمالي المحور، وتثبت صدق الاتساق الداخلي لهذا المحور باستثناء العبارتين رقم (2، 11) فكانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 ، لذا سيتم حذف العبارتين والاكتفاء بـ (11) عبارة لقياس هذا المحور.

جدول (3): معاملات الارتباط بين عبارات محور (تؤثر أنظمة التجارة الإلكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية) وإجمالي المحور

ت	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	يتم توثيق أدلة إجراءات المراجعة الداخلية عند مراجعة العمليات في التجارة الإلكترونية.	* 0.415	0.006
2	يتم استخدام أنظمة التجارة الإلكترونية في عملية جمع الأدلة.	* 0.718	0.000
3	يتم استخدام البرامج الإلكترونية في إعداد نماذج المذكرات والوثائق.	* 0.749	0.000
4	يتم استخدام أنظمة التجارة الإلكترونية في توثيق نظام المحاسبة لدى العميل.	* 0.516	0.000
5	استخدام أنظمة المعلومات الإلكترونية في عملية المراجعة الداخلية يعمل على تحسين قدرة المراجع لاعداد أدلة ذات جودة عالية .	* 0.547	0.000
6	هناك أثر لاستخدام أنظمة التجارة الإلكترونية على قدرة المراجع في الحصول على الأدلة بالتوقيت الملائم.	* 0.633	0.000
7	تعتبر المواقع الإلكترونية ووثائق يمكن الاستناد إليها.	* 0.74	0.000
8	يتم جمع وتقييم أدلة الإثبات لعمليات التجارة الإلكترونية التي أصبحت الكترونية في كل عملياتها.	0.113	0.478

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)

لقد بينت النتائج في الجدول (3) أن قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عبارات محور (تؤثر أنظمة التجارة الإلكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية) وإجمالي المحور وتثبت صدق الاتساق الداخلي لهذا المحور، باستثناء العبارة رقم (8) حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 ، لذا سيتم حذف هذه العبارة والاكتفاء بـ (7) عبارات لقياس هذا المحور.

ثالثاً: صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة:

جدول (4): معامل الارتباط بين محاور أداة الدراسة (الاستبيان) وإجماليه

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	للمراجع الداخلي مقومات معرفية تسهم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية	11	* 0.973	0.000
2	تؤثر أنظمة التجارة الإلكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية	7	* 0.846	0.000

** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

لقد بينت النتائج في الجدول (4) أن قيمة معامل الارتباط بين إجمالي الاستبيان ومحور (للمراجع الداخلي مقومات معرفية تسهم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية) كانت (0.973) وبين إجمالي الاستبيان، ومحور (تؤثر أنظمة التجارة الإلكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية) كانت (0.846)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05)، وهذا يشير إلى صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة (الاستبيان).

النتائج:

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ، حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة (Uma 2003: p311)، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام الاستمارات البالغ عددها (42) استمارة، وقد كانت قيمة معامل ألفا لثبات محور (للمراجع الداخلي مقومات معرفية تسهم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية) (0.897) ولمحور (تؤثر أنظمة التجارة الإلكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية) (0.748)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبيان (0.91)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول (5): معامل الفاكرونيخ للثبات

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل الفا
1	للمراجع الداخلي مقومات معرفية تسهم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية	11	0.897
2	تؤثر أنظمة التجارة الإلكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية	7	0.748
	إجمالي الاستبيان	18	0.91

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة بالمراجعين الداخليين العاملين بفروع المصارف التجارية بمدن ترونة ومسلاية والخمس، وقد تم اعتماد منهج المسح الشامل وذلك بسبب صغر حجم مجتمع الدراسة، وقوامها (42) مفردة، حيث تم توزيعها واستردت بالكامل وبنسبة بلغت (100%) وكما مبين في الجدول رقم (6)

جدول (6): عدد الاستمارات الموزعة والفاقد منها والاستمارات الصالحة للتحليل

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	الاستمارات الغير صالحة	نسبة الاستمارات الغير صالحة	الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
42	0	%0	0	%0	42	%100

الوصف الإحصائي للدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية: أولاً: المؤهل العلمي:

جدول(7): توزيع المستهدفين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة%
دبلوم عالي أو بكالوريوس	26	61.9
ماجستير	16	38.1
دكتورة	0	0
المجموع	42	100

أظهرت البيانات في الجدول (7) إن (26) مستهدفاً وما نسبته (61.9%) يحملوا مؤهل الدبلوم العالي أو البكالوريوس، و(16) مستهدفاً وما نسبته (38.1%) يحملوا مؤهل الماجستير، وما تقدم؛ تبين إن جميع المستهدفين يحملوا المؤهلات الجامعية فأكثر وهذا يعزز ثقة الباحثان بالبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من المستهدفين بالدراسة كونهم سبق وأن تعاملوا مع الاستبيان كأداة مهمة لجمع البيانات والمعلومات .

ثانياً: التخصص:

جدول(8): توزيع المستهدفين حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة%
محاسبة	27	64.3
إدارة	1	2.4
تخصص آخر	14	33.3
المجموع	42	100.0

أظهرت البيانات في الجدول(8) إن (27) مستهدفاً وما نسبته (64.3) متخصصين في المحاسبة، ومستهدفاً واحداً وما نسبته (2.4%) متخصص في إدارة الأعمال، و(14) مستهدفاً وما نسبته (33.3) كانت لهم تخصصات أخرى غير التي تم ذكرها، ومما سبق يتبين إن غالبية الذين تم استهدافهم متخصصين في موضوع الدراسة (المحاسبة) وهذا يعزز ثقة الباحثان بالبيانات التي تم جمعها.

ثالثاً: سنوات الخبرة:

جدول(9): توزيع المستهدفين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
أقل من 5 سنوات	30	71.4
5 إلى أقل من 10 سنوات	5	11.9
10 سنوات فأكثر	7	16.7
المجموع	42	100.0

أظهرت البيانات في الجدول(9) أن(30) مستهدفاً وما نسبته (71.4) كانت خبرتهم أقل من 5

سنوات، و(5) مستهدفين وما نسبته (11.9%) تراوحت خبرتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات، و(7) مستهدفين وما نسبته (16.7%) كانت خبرتهم 10 سنوات فأكثر. ويتبين من ذلك أغلب من أفراد العينة هم من الشباب الذين لا تتجاوز خبرتهم 5 سنوات، وهذا يشير إلى أن غالبية المراجعين هم من فئة الشباب كطاقات يمكن أن تكون أكثر إنتاجاً وهنا فالأمر يتطلب من الإدارات إقامة الدورات التدريبية لهم من أجل رفع كفاءتهم وزيادة خبرتهم في مجال المراجعة الإلكترونية.

رابعاً: الدورات التدريبية في مجال المراجعة الإلكترونية:

جدول(10): توزيع المستهدفين حسب الدورات التدريبية في مجال المراجعة الإلكترونية

الدورات التدريبية	العدد	النسبة %
لا يوجد	1	2.4
دورة إلى أقل من 3 دورات تدريبية	7	16.7
3 إلى 5 دورات تدريبية	26	61.9
أكثر من 5 دورات تدريبية	8	19
المجموع	42	100.0

أظهرت البيانات في الجدول(10) أن مستهدفاً واحداً وما نسبته (2.4%) لم يشترك في أي دورة تدريبية و(7) مستهدفين وما نسبته (16.7%) اشتركوا في دورة واحدة إلى أقل من ثلاث دورات تدريبية في مجال المراجعة الإلكترونية، و(26) مستهدفاً وما نسبته (61.9%) اشتركوا في ثلاث إلى 5 دورات تدريبية، و(8) مستهدفين وما نسبته (19%) اشتركوا في أكثر من 5 دورات تدريبية، ومما سبق يشير إلى الاهتمام بالدورات التدريبية في مجال المراجعة الإلكترونية فغالبية المستهدفين تلقوا دورات تدريبية في مجال المراجعة الإلكترونية وهذا يعكس حرص الإدارات على رفع كفاءة المراجعين في هذا المجال.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة والتحقق من فرضياتها:

لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة وكل محور من محاور الدراسة يتم الاعتماد على طول خلايا المقياس الخماسي، حيث تتم مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول خلايا المقياس المبينة في الجدول رقم (1)، فإذا كانت قيمة متوسط الاستجابة ضمن الفئة (1 إلى أقل من 1.8) فإن درجة الموافقة على العبارات تكون منخفضة جداً ومستوى إجمالي المحور يكون منخفض جداً، وإذا كانت قيمة متوسط الاستجابة ضمن الفئة (1.8 إلى أقل من 2.6)، فإن درجة الموافقة على العبارات تكون منخفضة ومستوى إجمالي المحور يكون منخفض، وإذا كانت قيمة متوسط الاستجابة ضمن الفئة (2.6 إلى أقل من 3.4)، فإن درجة الموافقة على العبارات تكون متوسطة ومستوى إجمالي المحور يكون متوسط، وإذا كانت قيمة متوسط الاستجابة ضمن الفئة (3.4 إلى أقل من 4.2)، فإن درجة الموافقة على كل عبارة تكون مرتفعة ومستوى إجمالي المحور يكون مرتفع، وإذا كانت قيمة متوسط الاستجابة ضمن الفئة (4.2 إلى 5)، فإن درجة الموافقة على العبارات تكون مرتفعة جداً ومستوى إجمالي المحور يكون مرتفع جداً.

الفرضية الأولى: للمراجع الداخلي مقومات معرفية تسهم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية.

من الجدول رقم (11) تبين إن قيم المتوسطات لعبارات محور المقومات المعرفية التي تسهم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية، حيث تراوحت ما بين (1.76) إلى (3.36)، كما تبين أن (4) عبارات من عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (2.6 إلى أقل من 3.4) لذا

جدول(11): التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحمور (للمراجع الداخلي مقومات معرفية تسهّم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الالكترونية)

ت	الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	موافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يوجد لدى المراجع الداخلي معرفة ملائمة عن الانترنت وتكنولوجيا المعلومات	0	21	3	0	18	3.36	1.462	متوسطة
		0	50	7.1	0	42.9			
2	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على فهم أثر التقديرات المستخدمة للتجارة الالكترونية على البيانات	2	15	16	7	2	2.81	0.943	متوسطة
		4.8	35.7	38.1	16.7	4.8			
3	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على فهم نظرية المصرف لإدارة الأخطاء الالكترونية وتقييم المراجعة	3	20	15	4	0	2.48	0.773	منخفضة
		7.1	47.6	35.7	9.5	0			
4	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على كشف التلاعب والأخطاء إلكترونياً	17	14	5	4	2	2.05	1.168	منخفضة
		40.5	33.3	11.9	9.5	4.8			
5	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على تقييم المراجعة الالكترونية	23	12	3	2	2	1.76	1.1	منخفضة جداً
		54.8	28.6	7.1	4.8	4.8			
6	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على تحديد مدى وطبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة.	17	11	9	4	1	2.07	1.113	منخفضة
		40.5	26.2	21.4	9.5	2.4			
7	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على فهم الاخطار المتضمنة في ممارسات التجارة الالكترونية	1	11	23	4	3	2.93	0.867	متوسطة
		2.4	26.2	54.8	9.5	7.1			
8	يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على تحديد مدى الإجراءات المطلوبة للمراجعة في بيئة التجارة الالكترونية	14	17	6	5	0	2.05	0.987	منخفضة
		33.3	40.5	14.3	11.9	0			
9	يوجد حاجة ملحة لحضور برنامج لتأهيل والتدريب على أساليب المراجعة الداخلية لعمليات التجارة الالكترونية	3	15	20	2	2	2.64	0.879	متوسطة
		7.1	35.7	47.6	4.8	4.8			
10	يمكن للمراجع الداخلي مراجعة العمليات والأنشطة الإلكترونية بكل سهولة.	14	14	7	6	1	2.19	1.131	منخفضة
		33.3	33.3	16.7	14.3	2.4			
11	استخدام التجارة الالكترونية في عملية المراجعة يؤدي إلى الاعتماد بشكل متزايد على قدرات الأجهزة والبرامج، مما يقلل من الابتكار والابداع لدى المراجع الداخلي.	11	18	10	2	1	2.14	0.952	منخفضة
		26.2	42.9	23.8	4.8	2.4			
إجمالي (للمراجع الداخلي مقومات معرفية تسهّم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الالكترونية)									
							2.41	0.736	منخفض

فإن درجة الموافقة على هذه العبارات كانت "متوسطة" ونرتبها تنازلياً كما يلي :

- 1- يوجد لدى المراجع الداخلي معرفة ملائمة عن الانترنت وتكنولوجيا المعلومات.
- 2- يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على فهم الاخطار المتضمنة في ممارسات التجارة الالكترونية.
- 3- يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على فهم أثر النقدية المستخدمة للتجارة الالكترونية على البيانات.
- 4- يوجد حاجة ملحة لحضور برنامج وتأهيل وتدريب على أساليب مراجعة الداخلية لعمليات التجارة الالكترونية.

وتبين ايضاً أن (6) عبارات من المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة 1.8 إلى أقل من 2.6 لذا فإن درجة الموافقة على هذه العبارات كانت "مخفضة" ونرتبها تنازلياً كما يلي:

- 1- يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على فهم نظرة المصرف لإدارة الأخطاء الالكترونية وتقييم عملية المراجعة.
- 2- يمكن للمراجع الداخلي مراجعة العمليات والأنشطة الإلكترونية بكل سهولة.
- 3- استخدام التجارة الالكترونية في عملية المراجعة يؤدي إلى الاعتماد بشكل متزايد على قدرات الأجهزة والبرامج، مما يقلل من الابتكار والابداع لدى المراجع الداخلي.
- 4- يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على تحديد مدى وطبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة.
- 5- يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على كشف التلاعب والاختفاء إلكترونياً
- 6- يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على تحديد مدى الإجراءات المطلوبة للمراجعة في بيئة التجارة الالكترونية.

وتبين أيضاً إن عبارة واحدة من عبارات المحور وهي (يوجد لدى المراجع الداخلي القدرة على تقييم المراجعة الالكترونية) كانت قيمة متوسطها (1.76) وتقع ضمن الفئة (1) إلى أقل من 1.8) لذا فإن درجة الموافقة على قدرة المراجعين الداخليين على تقييم المراجعة الالكترونية كان منخفض جداً. كما بينت النتائج في الجدول رقم (11) أن متوسط الاستجابة لإجمالي محور المقومات المعرفية التي تسهم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الالكترونية كان (2.41) ويقع ضمن الفئة (1.8) إلى أقل من 2.6) لذا فإن مستوى المقومات المعرفية التي تسهم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الالكترونية كان منخفضاً، وهذا يشير إلى عدم تحقق الفرضية الأولى وتحقق فرضيتها الصفرية.

الفرضية الثانية: تؤثر أنظمة التجارة الالكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية.

من الجدول رقم (12) تبين إن قيم المتوسطات لعباءات محور أثر أنظمة التجارة الالكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية، تراوحت ما بين (2.33) إلى (3.6)، كما تبين ان عبارتين من عبارات المحور كانت قيم متوسطاتهما (3.6) و(3.55) وتقعان ضمن الفئة (3.4) إلى أقل من 4.2) لذا فإن درجة الموافقة على العبارتين كانت مرتفعة ونرتبها تنازلياً كما يلي :

- 1- استخدام أنظمة المعلومات الالكترونية في عملية المراجعة الداخلية يعمل على تحسين قدرة المراجع إعداد أدلة ذات جودة عالية.
- 2- يتم استخدام أنظمة التجارة الالكترونية في توثيق نظام المحاسبة لدى العميل.

وتبين إن عبارتين من عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (2.6) إلى أقل من 3.4) لذا فإن درجة الموافقة على هذه العبارات كانت "متوسطة" ونرتبها تنازلياً كما يلي :

- 1- يتم توثيق أدلة إجراءات المراجعة الداخلية عند مراجعة العمليات في التجارة الالكترونية
- 2- هناك أثر لاستخدام أنظمة التجارة الالكترونية على قدرة المراجع في الحصول على الأدلة بالتوقيت الملائم.
- وتبين أيضاً ان (3) عبارات من عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (1.8 إلى أقل من 2.6) لذا فإن درجة الموافقة على هذه العبارات كانت "مخفضة" ونرتها تنازلياً كما يلي:
- 1- يتم استخدام أنظمة التجارة الالكترونية في عملية جمع الأدلة.
- 2- يتم استخدام البرامج الالكترونية في إعداد نماذج المذكرات والوثائق.
- 3- تعتبر المواقع الالكترونية وثائق يمكن الاستناد إليها.

**جدول (12): التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور
(تؤثر أنظمة التجارة الالكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية)**

ت	الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	موافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتم توثيق أدلة إجراءات المراجعة الداخلية عند مراجعة العمليات في التجارة الالكترونية	0	3	23	13	3	3.38	0.731	متوسطة
		0	7.1	54.8	31	7.1			
2	يتم استخدام أنظمة التجارة الالكترونية في عملية جمع الأدلة	2	23	11	5	1	2.52	0.862	منخفضة
		4.8	54.8	26.2	11.9	2.4			
3	يتم استخدام البرامج الالكترونية في إعداد نماذج المذكرات والوثائق	4	22	9	6	1	2.48	0.943	منخفضة
		9.5	52.4	21.4	14.3	2.4			
4	يتم استخدام أنظمة التجارة الالكترونية في توثيق نظام المحاسبة لدى العميل	0	4	13	23	2	3.55	0.739	مرتفعة
		0	9.5	31	54.8	4.8			
5	استخدام أنظمة المعلومات الالكترونية في عملية المراجعة الداخلية يعمل على تحسين قدرة المراجع في إعداد أدلة ذات جودة عالية	0	3	13	24	2	3.6	0.701	مرتفعة
		0	7.1	31	57.1	4.8			
6	هناك أثر لاستخدام أنظمة التجارة الالكترونية على قدرة المراجع في الحصول على الأدلة بالتوقيت الملائم	0	7	30	2	3	3.02	0.715	متوسطة
		0	16.7	71.4	4.8	7.1			
7	تعتبر المواقع الالكترونية وثائق يمكن الاستناد إليها	3	28	6	4	1	2.33	0.846	منخفضة
		7.1	66.7	14.3	9.5	2.4			
	إجمالي (تؤثر أنظمة التجارة الالكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية)						2.98	0.502	متوسط

كما بينت النتائج في الجدول رقم(12) أن متوسط الاستجابة لإجمالي محور أثر أنظمة التجارة الالكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية كان(2.98) ويقع ضمن الفئة(2.6 إلى أقل من 3.4) لذا فإن مستوى أثر أنظمة التجارة الالكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية كان متوسطاً، وهذا يشير إلى تحقق الفرضية الثانية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال التحليل الإحصائي لإجابات الاستبيان الموزع على عينة الدراسة بغرض إثبات أو رفض فرضيات الدراسة، فإن الباحثان توصلا إلى النتائج التالية:

1- أوضحت الدراسة انخفاض مستوى المقومات المعرفية التي تسهم في تحسين مراجعة عمليات التجارة الإلكترونية، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.41) وفق مقياس التدرج الخماسي (جدول 11)، ويرى الباحثان إن هذا الانخفاض عائد إلى عدم قدرة أغلب المراجعين على تقييم المراجعة الإلكترونية وعدم قدرتهم الكافية على كشف التلاعب والاختفاء الكترونياً إضافة إلى عدم قدرتهم الكافية على تحديد الإجراءات المطلوبة للمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية.

2- بينت الدراسة ارتفاع مستوى أثر أنظمة التجارة الإلكترونية على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية كان متوسطاً، حيث بلغت قيمة متوسط الاستجابة (2.98) وفق مقياس التدرج الخماسي (جدول 12). ويرى الباحثان إن هذا عائد إلى وجود أثر متوسط المستوى لاستخدام أنظمة التجارة الإلكترونية على قدرة المراجع في الحصول على الأدلة بالتوقيت الملائم.

3- بينت الدراسة إن غالبية المراجعين تلقوا دورات تدريبية في مجال المراجعة الإلكترونية، وهذا يشير إلى اهتمام إدارات المصارف برفع كفاءة المراجعين في مجال المراجعة الإلكترونية.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فإن الدراسة توصي بالآتي:

1- زيادة كثيف الدورات التدريبية في مجال المراجعة الإلكترونية لما لها من أثر كبير على عملية التوثيق وجودة أدلة المراجعة الداخلية.

2- ضرورة توثيق أدلة إجراءات المراجعة الداخلية عند مراجعة العمليات في التجارة الإلكترونية.

3- العمل على استخدام أنظمة التجارة الإلكترونية في عملية جمع الأدلة وإعداد نماذج المذكرات والوثائق.

4- الحرص على استخدام أنظمة المعلومات الإلكترونية في عملية المراجعة الداخلية لضمان تحسين قدرة المراجعين في إعداد أدلة ذات جودة عالية.

5- ضرورة فهم الأخطار في ممارسة التجارة الإلكترونية.

المصادر والمراجع:

أحمد سعد مسعود، (2017) المؤتمر الدولي الأول حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية في ليبيا، وسائل الدفع الإلكترونية وأزمة السيولة - دراسة حالة مصرف الجمهورية: كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الخمس.

انس الايمين ، (2020)، مدى تأثير التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4(6)، 1-16. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.B031119>

خالد، حسام وأحمد، خليل وعلي، أمجد، (2025) " تأثير عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات على كفاءة وفعالية التدقيق: أدلة من الشركات البريطانية "، ورقة MPRA 127542، مكتبة جامعة ميونيخ، ألمانيا.

رجعة المغربي، (2020) أثر التجارة الإلكترونية علي المراجعة " دراسة تطبيقية على المراجعين

الليبيين"، المؤتمر الدولي السادس، جامعة النجم الساطع، البريقة- ليبيا.
<https://media.sotm.bsu.edu.ly/Home/ShowPaper?ID=35>
رقية عامر عبد المجيد. (2019) دور المراجعة الالكترونية في الكشف عن الغش والخطأ المحاسبي،
المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث- مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية- المجلد الثالث-
العدد الحادي عشر.

شادي إبراهيم شحادة. (2025)، التجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية، مكتب
التعليم العالي بولاية مينيسوتا، الولايات المتحدة الأمريكية.

محمد توفيق ، (2022)، أصول المراجعة – الأصول العلمية والممارسة العملية في ظل التطورات
الدولية والمحلية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة.

محمد غوالي،(2004)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، رسالة
ماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة- الجزائر.

محمود الكاشف، (2004)، نحو إطار متكامل لتطور فاعلية المراجعة الداخلية، المجلة العلمية
الاقتصادية والتجارية، العدد الرابع، جامعة عين الشمس - القاهرة.

نادر بن محمد، وليد بن علوي، (2018)، دليل إجراءات إدارة المراجعة الداخلية، مكتبة الملك فهد
الوطنية، جدة – السعودية.

Sekaran, U. (2003). Research Methods for Business, A Skill - Building
Approach (4 ed.). Carboundale: Southern Illinois University.